

السيولة انخفضت بقيمة 16.7 في المئة

«الشال» : 31.475 قيمة تداولات السوق خلال فبراير



واضاف كالعادة، قمنا بمتابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، والتي استحوذت على نحو 872.743 مليون دينار، من تلك القيمة، أي نحو 69.7 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق،

بينما بلغت القيمة السوقية لهذه الـ 30 شركة نحو 15.292 مليار دينار، ومثلت نحو 48.5 في المئة من إجمالي قيمة السوق. لكن، بالتدقيق في مكونات هذه العينة، ورغم انخفاض نسبة التركيز

مقارنة بما عودنا السوق عليه، إلا أنه يتضح أن 22 منها استحوذت على قيمة تداولات مرتفعة، رغم حيازتها قيمة سوقية متدنية، وهو مؤشر على استمرار الانحراف في توجهات السيولة،



مؤشر عام على غلبة نشاط المضاربة في السوق، فنحو 22 شركة استحوذت على 41.7 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي حصة تلك المضاربة دينار، بينما قيمتها السوقية لا

تزيد عن 3.7 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق. فنحو 22 وتابع يمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة أو هوسها، حيث يقيس المؤشر



نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، إذ بلغ معدل دوران إجمالي أسهم السوق نحو 4 في المئة «ما نسبته 24 في المئة محسوبة على أساس سنوي».

بينما بلغ نحو 5.7 في المئة «ما

نسبته 34.2 في المئة محسوبة على أساس سنوي».

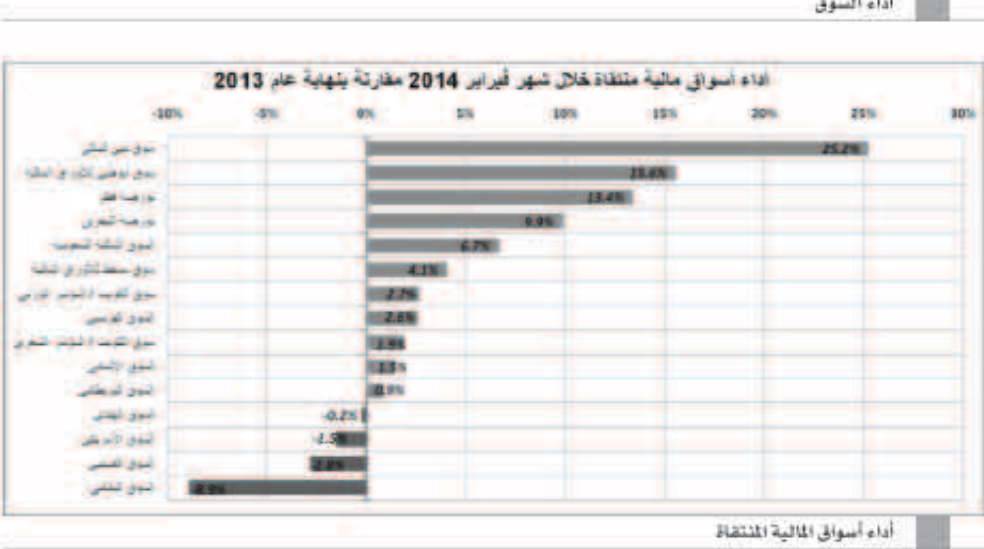
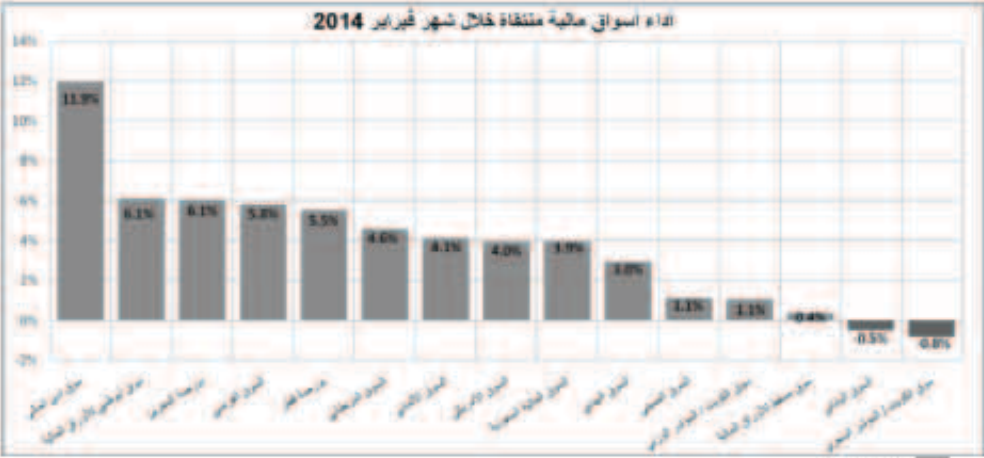
لنعينة الـ 30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ 22 نحو 44.5 في المئة «نحو 267.2 في المئة محسوبة على أساس سنوي».

وبلغ أعلى معدل دوران لإحدى الشركات ضمنها نحو 158.6 في المئة في شهرين، ولثاني أعلى شركة نحو 149.2 في المئة ولثالث أعلى شركة نحو 129.8 في المئة ، مع الإنشاء إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول.

بينما الواقع أن نسبة منها، فقط، متاحة للتداول، بسبب ما يجب نتيجته الرهونات والمكايح الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيرًا، من تقديراتنا، وسوف نظل نتابع ما إذا كان مؤشر انخفاض حدة المضاربة في شهر فبراير الفائت تحول أصيل أو تحول مؤقت.

الأسواق الخليجية السبعة ظلت خضراء

14 سوقا في المنطقة الموجبة خلال فبراير



السوق الأمريكي والسوق الهندي مكاسب بـ 4 في المئة و3 في المئة على التوالي في شهر فبراير. ولكننا لم تكن كافية لتعويض كل خسائر شهر يناير الفائت، فبقيا على حافة المنطقة السالبة، وبينما خسائر

في شهرين نحو 9.9 في المئة ، ولكنه جاء رابعا في مكاسب الشهرين بعد السوق القطري الذي حقق منذ بداية العام ارتفاعا بنحو 13.4 في المئة .

وبين في المنطقة السالبة، حقق

2013 حزن اضاف.

نحو 63.1 في المئة . وجاء بإضافة مؤشر مكاسب بنحو 6.1 في المئة أيضا في شهر فبراير، ليعزّز بمستوى مكاسب عام

أوضح تقرير الشال أيضا أن ثاني شهور السنة أو شهر فبراير انتهى على أداء موجب لمعظم أسواق العينة الـ 14، وأصبحت 10 أسواق في المنطقة الموجبة بعد أن كانت 7 أسواق في تلك المنطقة مع نهاية شهر يناير الفائت، ذلك يعني أن ثلاثة أسواق انتقلت إليها من المنطقة السالبة. وظلت أسواق الخليج السبعة في المنطقة الموجبة، وبينما ضاعفت الأسواق الستة الأخرى في الخليج من مكاسبها في شهر فبراير، خسر مؤشر سوق الكويت الوزني والسعري أي قلصا مكاسب شهر يناير وحافظا على موقعيهما في ذيل قائمة الأسواق الخليجية. وظلت أربع أسواق ناضجة وناشئة في المنطقة السالبة، حققت ثلاثة منها مكاسب في شهر فبراير خفضت معها من مستوى خسائر شهر يناير. وأصبحت خسائر ما طفيفة، بدائيا، والقيرون من السلطة وأثريا يخافون على مصالحهم الشخصية من العقوبات المحتملة.

بمعنى آخر، إن أسوا الاحتمالات هو القبول بتقسيم أوكرانيا، وسوف يحاول الغرب تقديم نموذج مماثل لنموذج ألمانيا الغربية أو كوريا الجنوبية في أوكرانيا الغربية بما يعنيه ذلك من أنه قد ينسح معركة في الزمن القصير، ولكنه يراهن على المدى المتوسط إلى الطويل بالإضرار بطموحات بوتين ببناء الإمبراطورية السوفيتية من جديد، وذلك بزراعة الاستقرار الداخلي، وربما المراهنة على قناة الشرق الأوكراني بالاتحاد بنموذج الغرب الأوكراني الناجح، أي إفشال مشروع التقسيم.

دولار أمريكي، وتبقى تلك العود مرهونة بتطور الأوضاع السياسية في أوكرانيا.

سوف تتفوق على الغرب على المدى القصير، ولكنه على المدى المتوسط إلى الطويل لن يكون نجاحا دون تكاليف قاسية عليها أيضا، فالغرب سوف يستنسخ أدوات الحرب الباردة مع تحديث وفقا للحالة الإيرانية. ولدى بوتين في الداخل الكثير من العداء الكامن، وضمن روسيا أقاليم تنزع إلى الانفصال، كما أن روسيا ليست بعيدة عن الضغوط على مصادر دخلها الأجنبي من النفط والغاز، فافتقارها لأزال القيرون من السلطة وم معظم تجارة أوكرانيا مع روسيا وكذلك الكثير من العمالة الأوكرانية فيها وتحويلات تاتي منها. وتزدود روسيا أوكرانيا باحتياجاتها من الطاقة والغاز تحديدا، وسوف تتجدد

وقال أوكرانيا لو مُنعت عنها تلك الإمدادات في شبّانها قارس السبرودة. وأخيرا، تستخدم روسيا خبرة حاضرة في إدارة مثل هذا النوع من الصراع، فالأي جانب نجاحها في عزل الغرب عن الأزمة السورية، حققت نجاحا في عام 2008 في فصل القيمين من جورجيا رغم عاصفة صياح الغرب. وقد قدمت المفاوضات الأوروبية في 5 مارس وعبودا بتقديم حزمة مبات وقروض لأوكرانيا تصل لنحو 15 مليار

في البحر الأسود في أوكرانيا بما يمنحها التفوق العسكري، فهي حاليا ليست بحاجة لتحريك قوات عبر الحدود وإنما تحريك أو التهديد بتحريك قواتها داخل الحدود. ولديها ورقة الاقتصاد، فهي دائنة لأوكرانيا بنحو 15 مليار دولار أمريكي والأخيرة عاجزة عن السداد ويبدو أنها طلبت مساعدات عاجلة بنحو 4 مليار دولار أمريكي من الغرب، وبينما قرار بوتين يمنح تلك المساعدات سريع، يظل القرار متردد وطويل للتركيبا الغربية شاملة صندوق النقد الدولي، وتلك الأخيرة لا تبدو مستعدة لتقديم سوى نحو 50 في المئة من المساعدات العاجلة المطلوبة، ومعظم تجارة أوكرانيا مع روسيا وكذلك الكثير من العمالة الأوكرانية فيها وتحويلات تاتي منها. وتزدود روسيا أوكرانيا باحتياجاتها من الطاقة والغاز تحديدا، وسوف تتجدد

وأشار تتفوق روسيا على الغرب في معظم أوراق الصراع المحتل، فأوكرانيا في الحديقة الخلفية لروسيا بما يربح ورقة الجغرافيا لديها، وأوكرانيا منقسمة وأكثر قليلا من نصف سكانها من أصول روسية ويتكلمون الروسية في الشرق الملاصق لروسيا بما يوفر لها حجة التدخل أو حتى يقدم ورقة إثنية بمطالبة الأوكران الروس لها بالتدخل لإقناذهم. ولدى روسيا قاعدة بحرية واسطول

ارتفاع صافي الإيرادات بنسبة 1.3 مليون دينار

23.7 ملايين دينار أرباح «التجاري» خلال 2013

البان	2013/12/31 (الف دينار عومي)	2012/12/31 (الف دينار عومي)	التغير
مجموع الأصول	3,929,472	3,668,096	7.1%
مجموع القروض	3,366,565	3,115,074	8.1%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	561,824	552,056	1.8%
مجموع الإيرادات التشغيلية	134,116	123,230	8.8%
مجموع المصروفات التشغيلية	32,374	29,424	10.0%
المخصصات	76,985	92,640	-16.9%
الضرائب	1,068	1,055	8115.4%
صافي الربح	23,688	1,153	1954.5%
العدد على محل الأصول	0.6%	0.03%	
العدد على محل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	4.2%	0.2%	
العدد على محل رأس المال	18.6%	0.9%	
ربحية السهم الواحد (فلس)	18.3	0.9	1955.6%
مخاطر سعر السهم (فلس)	740	710	4.2%
مخاطر السعر على ربحية السهم (P/E)	40.9	788.9	
مخاطر السعر على القيمة القفوية (P/B)	1.7	1.6	

وأشار من ناحية أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بما قيمته 3 مليون دينار. عندما بلغت نحو 32.4 مليون دينار، مقارنة بنحو 29.4 مليون دينار، في عام 2012، حيث ارتفع بند تكاليف موظفين بنحو 2.4 مليون دينار، حين بلغ 18.2 مليون دينار، مقارنة بـ 15.7 مليون دينار. في عام 2012، بينما انخفض بند المصروفات العمومية والإدارية بنحو 201 ألف دينار،

وصولا إلى 13.1 ملايين دينار، مقارنة مع 13.3 ملايين دينار في العام الذي سبقه. وحققت جملة المخصصات، تراجعا بنحو 15.7 مليون دينار، أو ما نسبته 16.9 في المئة، كما أسلفنا سابقا، عندما بلغت نحو 77 مليون دينار، مقارنة بنحو 92.6 مليون دينار، بعام 2012، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 22.2 في المئة، بعد أن بلغ نحو 1 في المئة في عام 2012.

وبين بلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.929 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 7.1 في المئة ، مقارنة بنحو 3.668 مليار دينار بنهاية عام 2012. وسجل أداء مخفظة قروض وسلفيات للعملاء، بارتفاع، بلغ قدره 189.3 مليون دينار ونسبته 8.9 في المئة، ليصل إلى نحو 2.317 مليار دينار 59 في المئة من إجمالي الموجودات، مقابل 2.128 مليار دينار 58 في المئة من إجمالي الموجودات،

كما في نهاية ديسمبر 2012، حيث انخفضت القروض غير المنتظمة إلى نحو 33 مليون دينار «بنسبة 1.4 في المئة من إجمالي القروض» مقارنة مع 61.6 مليون دينار 2.9 في المئة من إجمالي القروض» في نهاية عام 2012. وتراجعت الموجودات الحكومية «سندات الخزنة والبنك المركزي» بما نسبته 23.2 في المئة، أي بما يعادل 102.9 ملايين دينار، ليصل إجمالي الموجودات إلى 341.3 مليون دينار 8.7 في المئة من إجمالي الموجودات، مقابل 444.2 مليون دينار 12.1 في المئة من إجمالي الموجودات، في نهاية عام 2012. وتراجع بند الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 39.6 مليون دينار، وصولا إلى 365.5 مليون دينار 9 في المئة من إجمالي الموجودات، مقارنة مع 395.1 مليون دينار 10.8 في المئة من إجمالي الموجودات، في نهاية عام 2012. وبينما ارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 182.9 مليون دينار حين بلغ نحو 436.6 مليون دينار 11.1 في المئة من إجمالي الموجودات، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 72.1 في المئة، مقارنة مع 253.8 مليون دينار 6.9 في

المنته في العام الذي سبقه، وذلك نتيجة ارتفاع ودائع لدى البنوك «تستحق خلال سبعة أيام» بنحو 221.5 مليون دينار، وصولا إلى 334.4 مليون دينار، مقابل 112.9 مليون دينار. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 251.5 مليون دينار، ونسبته 8.1 في المئة، لتصل إلى 3.367 مليار دينار، بعد أن كانت 3.115 مليار دينار في نهاية عام 2012. وارتفع بند ودائع العملاء ليصل إلى 2.630 مليار دينار «ومتثل 78.1 في المئة من إجمالي المطلوبات» محققة نسبة ارتفاع بلغت 16.5 في المئة، ببلوغ قيمته 373.2 مليون دينار، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 325.7 مليار دينار «وتساوي 72.5 في المئة من إجمالي المطلوبات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية السهم، جميعها، قد سجلت ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 4.2 في المئة، مقارنة بنحو 0.2 في المئة بعام 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل

أصول البنك «ROA» ارتفاعا، حين بلغ نحو 0.6 في المئة، قياسا بنحو 0.03 في المئة ، في نهاية عام 2012. ومعه مؤشر العائد على أسرار البنك «ROC» الذي حقق ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 18.6 في المئة، مقارنة مع عام 2012 حين حقق نحو 0.9 في المئة . وإعلن البنك عن نيته التوصية بتوزيع أرباح تقديية بنسبة 7 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا تقدييا بلغت نسبته 0.9 في المئة على سعر الإقبال في نهاية 2013/12/31 والبالغ 740 فلسا كويتيا للسهم الواحد. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى 18.5 فلسا، مقابل 0.9 فلس، للفترة نفسها من عام 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم «P/E» نحو 40 مرة في نهاية عام 2013، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة القفوية «P/B» نحو 1.7 مرة، بعد أن كان 1.6 مرة في العام 2012. وذلك يعني أن بتكاثر في قائمة البنوك المتوسطة وهي الأكثر تضررا قد بدأ طريق التعافي من الأزمة.

ذكر التقرير أيضا أن البنك التجاري الكويتي أعلن نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا صافية، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 23.7 ملايين دينار، مقارنة بنحو 1.2 مليون دينار، عن عام 2012. أي إن البنك سجل ارتفاعا، في ربحيته، بلغ نحو 22.5 مليون دينار. ويعزّز هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض بند هبوط القيمة ومخصصات أخرى بما نسبته 16.9 في المئة ، أي نحو 15.7 مليون دينار، وصولا إلى 76.99 مليون دينار مقارنة بنحو 92.64 مليون دينار، في الفترة نفسها من عام 2012، وتحقيق ربح استبعاد موجودات محفظة للبيع بنحو 5.6 مليون دينار عام 2013.

وتابع ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، بنحو 1.3 مليون دينار، إلى نسبة طفيفة بلغت 1.5 في المئة، وصولا إلى 86.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 85.6 مليون دينار، في عام 2012. وذلك نتيجة انخفاض إيرادات الفوائد البالغ نحو 7.2 ملايين دينار، وصولا إلى 106.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 113.9 مليون دينار،